إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثرها على مواكبة تغيرات البيئة المصرفية الدولية

The Algerian banking system reforms and their impact on keeping pace with the changes in the international banking environment

نايلي الهام[1*]، لموشي زهية[2]

[1] جامعة أم البواقي (الجزائر)، Naili.ilham@univ-oeb.dz

[2] جامعة أم البواقي(الجزائر) ، lemouchi.zahia@univ-oeb.dz

تاريخ الاستلام: 15 /2020/03 تاريخ القبول: 2020/05/14 تاريخ النشر: 2020/06/01

ملخص:

تعتبر البنوك من الدعائم الأساسية للتحول إلى اقتصاد السوق، ولهذا عمدت الجزائر إلى إجراء العديد من الإصلاحات لتحسين مستوى أداء بنوكها التجارية العمومية؛ خاصة وأن القطاع المالي والمصرفي يعد من أهم القطاعات وأكثرها استجابة للتطورات الاقتصادية العالمية.

لقد وجب على النظام المصرفي الجزائري التكيف مع هذه البيئة العالمية المتغيرة من خلال تبني واعتماد معايير للرقابة الدولية، وكذا التحول إلى التعاملات الالكترونية.

كلمات مفتاحية: نظام مصرفي جزائري، تحرير تجارة خدمات مالية، معايير بازل، صيرفة إلكترونية

تصنيف JEL : G21، L81.

Abstract:

Banks are considered one of the main pillars of the transition to a market economy. That is why Algeria has undertaken many reforms to improve the level of performance of its public commercial banks; especially as the financial and banking sector is one of the most important and most responsive sectors of global economic developments.

* المؤلف المرسل

That is why the Algerian banking system has to adapt to global environment changing by adopting international control standards, as well as the shift to electronic transactions.

Keywords: Algerian banking system; Liberalization of trade in financial services; Basel standards; electronic banking.
Jel Classification Codes: G21,L81.

1. مقدمة:

لقد شهد النظام المصرفي في الجزائر مرحلة التسيير الموجه الذي يعتمد على دور الدوائر الحكومية والخزينة في تسيير التنمية الاقتصادية وإبعاد دور البنوك عن دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية ومساهمتها في التنمية. كما وجدت البنوك العمومية نفسها وسيلة لصرف الأموال وتسيير حسابات المؤسسات العمومية، وفي حالة الخسائر فإن الخزينة العمومية تغطي العجز.

لقد حدثت تطورات جوهرية في الصناعة المصرفية عالميا ومحليا وخاصة مع ازدياد حدة التنافس الدولي على استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، وحدوث تغيرات جوهرية في الاقتصاد العالمي، وظهور الكيانات المصرفية العملاقة، بالإضافة إلى التطورات التكنولوجية المتلاحقة التي ساهمت في تحول عدد كبير من البنوك إلى المعاملات الإلكترونية بما فيها التجارة الإلكترونية وتقديم الخدمات المصرفية المتطورة. وقد ساهمت المؤسسات الدولية بدورها في تغيير طبيعة العمل المصرفي من خلال المعايير والقواعد المصرفية والمالية الجديدة لجنة بازل في مجالي الرقابة المصرفية وكفاية رأس المال، والتي شكلت ضغوطا جديدة على البنوك في مجال تدعيم وتقوية نظامها المالي، ناهيك عن اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية التي جاءت في إطار تكثيف الجهود الدولية لتحرير تجارة الخدمات المالية تحت مظلة المنظمة العالمية للتجارة.

اشكالية البحث: لقد أصبح لزاما على القطاعات المصرفية عالميا ومحليا الأخذ بمجموعة من العوامل وتنفيذ جملة من الاستراتيجيات لمواجهة هذه التحولات العالمية ومواكبة الاتجاهات الحديثة للصناعة المصرفية، ولهذا يبرز التساؤل الرئيسي للبحث المتمثل في: **كيف تأثر متغيرات البيئة المصرفية الدولية على النظام المصرفي الجزائري؟ وهل إصلاحات النظام المصرفي الجزائري ساهمت في تكييفه لمواجهة تغيرات البيئة المصرفية الدولية؟**

فرضيات البحث: على ضوء ما تقدم وبغية تحقيق أهداف البحث فقد وضعنا مجموعة من الفرضيات نوردها فيما يلي:

- ✓ ينتج عن تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية بالنسبة للنظام المصرفي الجزائري العديد من المزايا والفوائد؛
- ✓ تبنت السلطات النقدية في الجزائر من خلال قانون النقد والقرض والتعديلات التي تلته، التوصيات الصادرة عن لجنة بازل في اتفاقيتها الثلاث؛
- ✓ مشروع الصيرفة الإلكترونية وتحديث وسائل الدفع في الجزائر هو في مراحله الأولى.

أهمية البحث: ونظرا للتحولات التي يشهدها العالم، وكذا انتقال الجزائر لتبني نظام اقتصاد السوق، وجب على البنوك الجزائرية في ضوء ما تشهده الساحة المصرفية من تغيرات، أن تسعى بخطوات متسارعة للتكيف مع التطورات المصرفية العالمية، حتى تستطيع الارتقاء إلى مستوى التحديات المتباينة التي تواجه العمل المصرفي، من أجل مواكبة عصر التجارة الالكترونية والصيرفة الالكترونية.

أهداف البحث: نحاول من خلال هذا البحث تسليط الضوء على مراحل تطور النظام المصرفي الجزائري من قبيل الاستقلال إلى يومنا هذا، مع تحديد أثر التغيرات والتحديات التي تفرضها البيئة المصرفية الدولية على النظام المصرفي الجزائري.

منهج البحث: الإجابة على الإشكالية المطروحة تحتم علينا اعتماد المنهج الوصفي في عرض تطور النظام المصرفي الجزائري، وأهم التحديات العالمية التي تفرض نفسها على الساحة المصرفية الجزائرية، أما المنهج التحليلي فتم استعماله عند تحليل الإحصائيات التي تم جمعها حول موضوع البحث.

هيكل البحث: وللإجابة على الاشكالية المطروحة، حاولنا تقسيم البحث إلى أربع محاور.

2. تطور النظام المصرفي الجزائري من قبيل الاستقلال إلى اليوم

1.2 المؤسسات المصرفية والمالية أثناء وبعد فترة الاحتلال

تكون القطاع المصرفي في هذه الفترة أساسا من بنك الجزائر والبنوك التجارية والبنوك الشعبية وهياكل خاصة بالقرض الفلاحي وصندوق المعدات والتنمية الجزائرية (**CEDA**) .كما أن أغلبية البنوك التي كانت موجودة في الجزائر تتكون من هياكل البنوك الرئيسية الفرنسية. (القزويني، 1992، الصفحات 48-49).

1.1.2 مرحلة تكوين النظام المصرفي والمالي الجزائري1962 –1988

بعد الاستقلال مباشرة بدأت النواة الأولى لتشكل النظام المصرفي الجزائري من خلال إضفاء السيادة على المؤسسات المالية الكبرى، و أول شيء قامت به الجزائر عند استقلالها هو استرجاع السلطة النقدية الداخلية والخارجية حيث تم إنشاء **بنك مركزي جزائري** بموجب القانون رقم 62-144 بتاريخ 13 ديسمبر 1962 حيث أسندت له وظيفة الإصدار النقدي ومراقبة تنظيم وتداول الكتلة النقدية، وتوجيه ومراقبة الائتمان ، وكذا إعادة الخصم وتسيير احتياطات الصرف، وهو كذلك بمثابة بنك الحكومة نظرا لما يقدمه من تسبيقات للخزينة العمومية وما يخصمه من سندات مضمونة من طرفها. (صالح، 2005، صفحة 106)

كما تم تعزيز السلطة النقدية بإصدار عملة وطنية في 10 أفريل 1964 تحت اسم" **الدينار الجزائري** "وهي مطابقة للقيمة الذهبية للفرنك الفرنسي آنذاك، وقد وضعت هذه العملية حدا لتهريب رؤوس الأموال إلى الخارج. كما تم إنشاء كذلك **الخزينة الجزائرية** في أوت 1962 بعزلها عن الخزينة الفرنسية والتي أخذت على عاتقها الأنشطة التقليدية لوظيفة الخزينة، مع منحها امتيازات هامة تتجسد في منح قروض للاستثمارات للقطاع الاقتصادي، وكذا قروض التجهيز للقطاع الفلاحي المسير ذاتيا. (بطاهر، 2005-2006، صفحة 29)

ومن أجل عملية التنمية الوطنية التي تتطلب رؤوس أموال كبيرة لتمويل الاستثمار تم تأسيس **الصندوق الجزائري للتنمية** (**CAD**) في7 ماي **1963** وأخذ أصول صندوق التجهيز لتنمية الجزائر والصندوق الوطني للمناقصات العامة، ومنح صلاحيات واسعة ولم يمارسها إلا قليلا وخاصة بصفته بنك أعمال، والذي تحول فيما بعد إلى **البنك الجزائري للتنمية** (**BAD**) .وهو مكلف بتمويل الاستثمارات المنتجة في إطار البرامج والمخططات الخاصة بالاستثمارات، وتغطي قطاعات نشاطه جزءا كبيرا من الاقتصاد الوطني. (حميدات، 1996، صفحة 130)

كما أنشأ **الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط**(**CNEP**) بموجب القانون 64-227 وذلك في أوت 1964 ومن مهامه تجميع ادخار العائلات وتمويل احتياجاتهم للسلع المعمرة وخاصة السكن، والذي تحول فيما بعد إلى بنك متخصص في تمويل السكن.

تم تأميم البنوك الأجنبية ابتداء من سنة **1966** وقد كان هذا القرار بداية لإعادة تشكيل النظام المصرفي، حيث نتج عن ذلك ميلاد ثلاثة بنوك تجارية جزائرية سميت" بنوك أولية "وهي: البنك الوطني الجزائري(**BNA**) ، القرض الشعبي الجزائري (**CPA**) وبنك الجزائر الخارجي(**BEA**) .

شهدت فترة الثمانينات صعوبات عديدة على المستوى الاقتصادي بشكل عام وخاصة على مستوى المؤسسات العمومية، وعلى مستوى الجهاز المصرفي بشكل خاص، فكان من الضروري إعادة النظر في دور الدولة الاقتصادي وحتمية الإصلاحات. وكنتيجة لذلك أُدخلت تغييرات على سير المنظومة المصرفية والمالية. وقد توالت عملية إعادة تنظيم هيكل النظام المصرفي انطلاقا من سنة **1982** خاصة بعد أن عرفت المؤسسات الانتاجية العمومية هي كذلك تسوية هيكلية والدخول في تجربة الاستقلالية المالية. ونتج عن إعادة الهيكلة هذه بنكين تجاريين وهما :بنك الفلاحة والتنمية الريفية (**BADR**) الذي تكفل بالقطاع الفلاحي وترقية الأنشطة المختلفة المتواجدة في الريف على الصعيد الوطني، وبنك التنمية المحلية (**BDL**) الذي تمثلت مهمته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجماعات المحلية. وقد أدى هذا الاجراء إلى خلق نوع من التركيز المصرفي (التخصص المصرفي).

قانون 86-12 المتعلق بالبنوك والقرض: الصادر بتاريخ 19 أوت 1986، الذي كان غرضه محاولة إصلاح النظام البنكي. إذ وضح هذا القانون دور البنك المركزي والبنوك التجارية في ظل التوجه نحو اقتصاد السوق، كما أدى إلى اعتماد مخطط وطني للقرض. (عرابة، 2009-2010، صفحة 232)

قانون 88-6 المتعلق باستقلالية المؤسسات المالية المصرفية: وبعد أقل من سنتين من إصدار القانون 86-12 شرعت الجزائر منذ 1988 في تطبيق برنامج إصلاحي واسع مسّ مجموع القطاعات الاقتصادية خاصة المؤسسات العمومية. لقد منح قانون 88-01 المؤرخ في 12 جانفي 1988 للمؤسسات العمومية الاقتصادية استقلاليتها، كما أكد هذا القانون على الطابع التجاري للمؤسسات العمومية الاقتصادية. بالرغم من أهمية التغيرات التي أثارها قانون 88-06 بهدف تكييف الإصلاح مع واقع المحيط البنكي، إلا أن هذه الإصلاحات لم تحقق الانسجام ومتطلبات المرحلة الجديدة للاقتصاد. وهذا ما يبرره إصدار القانون المتعلق بالنقد والقرض90-10. (عرابة، 2009-2010، صفحة 233)

2.1.2 مميزات النظام البنكي الجزائري بعد إصلاح90-10

القانون المتعلق بالنقد والقرض 90-10 المؤرخ في 14 أفريل1990 والذي أعاد التعريف كلية لهيكل النظام المصرفي الجزائري، ومن مميزات هذا القانون أنه: جعل هيكلة النظام المصرفي أرضية لعصرنته، كما أعطى للبنك المركزي استقلاليته وأزال كل العوائق أمام الاستثمار الأجنبي. (حميدات، 1996،

الصفحات 141-142) كما كان يهدف إلى إعادة صنع قواعد اقتصاد السوق وإعادة تأسيس ملاءة مؤسسات الدولة والبنوك، ومحاربة التضخم ومختلف أشكال التسربات، ووضع نظام مصرفي فعال في تعبئة وتوجيه الموارد، وعدم التمييز بين الأعوان الاقتصاديين في منح القروض. (مصيطفى عبد اللطيف، بلعور سليمان، 2004، الصفحات 53-54) ومن أبرز بنود الإصلاح التي جاء بها قانون النقد والقرض:

- **بنك الجزائر وصلاحياته:** استقلالية البنك المركزي عن السلطات الحكومية، وأصبح يحمل اسم بنك الجزائر وهو مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. (المادة11 من قانون النقد والقرض رقم 90-10)
- **البنوك:** أعتبر قانون النقد والقرض في مادته **114** البنوك بأنها أشخاص معنوية مهمتها العادية والأساسية إجراء العمليات الموضحة في المواد **110** إلى **113** من هذا القانون، بحيث تتضمن هذه المواد وصف الأعمال التي كلفت البنوك بها.
- **إنشاء هياكل جديدة للمراقبة البنكية:** وتتمثل في:
  - ✓ **مجلس النقد والقرض:** ويعتبر إنشاء مجلس النقد والقرض تحولا نوعيا ومعلما بارزا في الاصلاحات المصرفية التي جاء بها قانون النقد والقرض، إذ أحدث تغييرا كبيرا على مستوى هيكل إدارة البنك المركزي نظرا للمهام التي أسندت إليه والسلطات الواسعة التي أكتسبها. ويتمتع بصفتين الأولى كمجلس إداري (تسيير شؤون بنك الجزائر) والثانية كسلطة نقدية. (بطاهر، 2005-2006، صفحة 48)
  - ✓ **اللجنة المصرفية:** تعمل هذه اللجنة على مراقبة حسن تطبيق القوانين التي يخضع لها الجهاز المصرفي. (المادة11 من قانون النقد والقرض رقم 90-10) إن الهدف من إنشاء اللجنة المصرفية هو مراقبة تطبيق القوانين والأنظمة التي تخضع لها البنوك والمؤسسات المالية ومعاقبة المخالفات المثبتة. (المادة11 من قانون النقد والقرض رقم 90-10)
- **فروع البنوك الأجنبية:** سمح قانون النقد والقرض بإنشاء بنوك أجنبية خاصة أو مختلطة، ويعود منح التراخيص لمجلس النقد والقرض الذي يقرر المنح أو الرفض وفق ما جاء في المادة **127** من هذا القانون .وهذا الترخيص خاضع لمبدأ المعاملة بالمثل، (المادة11 من قانون النقد والقرض رقم

90-10) بمعنى أنه تتم المساهمة الأجنبية في هذا المجال بإنشاء فروع تابعة لمؤسسات مالية أو بنوك توجد مقراتها خارج الجزائر .

- **السوق المالي**: إنشاء سوق مالي (بورصة الجزائر) إذ توفر البورصة لجميع المتعاملين الاقتصاديين فرصة أخرى للتزود بالأموال والسيولة اللازمة لتسيير نشاطاتهم وأعمالهم، وهي تعمل كذلك على خلق مناخ اقتصادي مبني على قواعد السوق، وبالتالي تضع حدا للتسيير الإداري للموارد المالية والنقدية الموجودة في الاقتصاد. ومع نهاية التسعينيات برزت البوادر الأولى للمنافسة بدخول البنوك والمؤسسات المالية الخاصة (الوطنية والأجنبية) للقطاع المصرفي.

تماشيا مع ظروف البيئة المصرفية المتغيرة، فقد تم إجراء عدة تعديلات على قانون90-10 المتعلق بالنقد والقرض. وجاء أول تعديل لقانون النقد والقرض عن طريق أمر رئاسي بصدور **الأمر رقم 01-01 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض**، حيث مس هذا التعديل وبصفة مباشرة الجوانب الإدارية في تسيير بنك الجزائر فقط دون المساس بصلب القانون ومواده المطبقة، وبموجب هذا التعديل تم الفصل بين مجلس إدارة البنك ومجلس النقد والقرض (الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض)

إثر صدور قانون النقد والقرض بدأ انفتاح القطاع المصرفي تجاه القطاع الخاص الوطني والأجنبي يتسارع وخصوصا بعد **1998** سنة انتهاء إنجاز برنامج التعديل الهيكلي. كما شهدت سنة 2003 صدور الأمر رقم 11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض في الوقت الذي يُبقي فيه على تحرير القطاع المصرفي، فإنه يدعم شروط التأسيس والرقابة على البنوك والمؤسسات المالية. من جهته وضع بنك الجزائر آليات تتسم بدقة كبيرة وتخص الرقابة والسهر والإنذار. (الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض)

على الرغم من انفتاح النظام المصرفي كثيرا بعد صدور قانون النقد والقرض إلا أن البنوك العمومية الوطنية بقيت تهيمن على القطاع حيث يتجمع لديها ما يقارب 90 **%**من الموارد وتمنح 95**%** من القروض، ويعود انخفاض حصة البنوك الخاصة إلى كونها بنوك حديثة النشأة مقارنة بالبنوك العمومية؛ كما أن البنوك التجارية العمومية تركز على تمويل عمليات التجارة الخارجية وما ينتج عنها من أرباح سريعة خاصة تمويل الصادرات وفي نهاية ديسمبر 2017، بلغ عدد وكالات شبكة المصارف العمومية 1145 وكالة و364 وكالة بالنسبة للمصارف الخاصة و95 وكالة للمؤسسات المالية، مقابل 1 123 وكالة، كما بلغ إجمالي وكالات المصارف والمؤسسات المالية 1604 وكالة. (**La banque d'Algérie, Juillet2018, p. 54)**

تشكل النظام المصرفي في نهاية 2017 من تسعة وعشرين (**29**) بنكا ومؤسسة مالية تقع كل مقراتها الاجتماعية بالجزائر العاصمة. تتوزع البنوك والمؤسسات المالية المعتمدة كما يلي: ستة (**06**) بنوك عمومية، من بينها صندوق التوفير؛ وثلاثة عشر (**14**) بنكا خاصا برؤوس أموال أجنبية وبنك واحد (**1**) برؤوس أموال مختلطة، وثلاثة (**03**) مؤسسات مالية، من بينها اثنتان (**02**) عموميتان، وخمسة (**05**) شركات للاعتماد الإيجاري منها ثلاثة عامة. وتعاضدية للتأمين الفلاحي معتمدة للقيام بالعمليات المصرفية والتي أخذت، في نهاية **2009**صفة مؤسسة مالية(**la banque d'Algérie, Juillet2018, p. 53**) .

3. أثر تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية على البنوك الجزائرية

تعتبر الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات GATS (جاتس) هي السند الأساسي لتحرير الخدمات المصرفية والمالية، ولقد بدأ الحديث عنها مع افتتاح جولة أوروغواي في 30سبتمبر1986 فيما سمي بإعلان بونتاديليس، وفي15 ديسمبر 1993 ظهرت الوثيقة الختامية التي تشمل الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات. وفي 1997 تم التوقيع على الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات بموافقة 70 دولة، وقد بدأ سريانها بأكملها عام 1999. وقد شملت الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات عدة أنواع من الخدمات كان من أهمها الخدمات المالية وعلى رأسها الخدمات المصرفية. (عبد الحميد، 2001، صفحة 109)

يختلف مفهوم تحرير تجارة الخدمات عن تحرير السلع، حيث أن هذه الأخيرة يعترضها مشكل التعريفات الجمركية في حين الخدمات لا يعترضها مشكل عبور الحدود، والقيود تظهر من خلال القوانين والقرارات التي تضعها الدول. لذلك عملت اتفاقية تحرير تجارة الخدمات على تقليل هذه القيود والوصول إلى التحرير الكامل لتجارة الخدمات، وتحقيق ما يعرف بنظام التبادل الحر للخدمات. (عبد الحميد، 2001، الصفحات 109-110) ومن هنا نستنتج أن هذه الاتفاقية تشمل جميع الخدمات ذات الطابع التجاري القابلة للتداول والتي لا تدخل ضمن وظائف الدولة الرئيسية، وأهمها الخدمات المالية والمصرفية. ويلاحظ أن الخدمات المصرفية والمالية عدا التأمين تشمل الخدمات المصرفية التقليدية والمعاملات المصرفية بالأدوات الحديثة وأعمال الأسواق المالية. (السيسي، 2003، صفحة 110)

لقد نتج عن تحرير تجارة الخدمات مكاسب كبيرة على مستوى الاقتصاد بأكمله، وكذلك فإن لتحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية تأثير إيجابي وقوي على الدخل والنمو بنفس درجة القطاعات الأخرى، ولذلك فقد نتج عن هذا التحرير العديد من المزايا والفوائد. أما بالنسبة للنظام المصرفي الجزائري،

فإن الأمر يستدعي تبني استراتيجية فعالة لمواجهة آثار تحرير تجارة الخدمات المصرفية، من أجل تعظيم المكاسب، والعمل على زيادة القدرة التنافسية للبنوك العمومية وذلك من خلال الآليات التالية: (زيدان، 2004-2005، صفحة 248)

- إن المنافسة الدولية على الخدمات تدفع البنوك إلى زيادة كفاءة تقديم المنتجات المصرفية، وكذا تخفيض العمولات وتخفيض فروق أسعار الفائدة ما بين القروض والودائع؛ وتساعد البنوك الجزائرية على التعامل بقوة مع المنتجات المصرفية الحديثة المتمثلة في المشتقات، والعقود المستقبلية، وعقود الاستثمار، مثل عقود الاختيار ومقايضة الأوراق المالية والمبادلات، وعمليات المقاصة الالكترونية داخل البنوك؛
- يؤدي تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية إلى تخفيض تكاليف المنتجات المصرفية كلما اشتدت درجات المنافسة والاندماج المصرفي؛
- التحول إلى البنوك الشاملة ذات الخدمات المتنوعة والمتطورة كخطوة نحو مواجهة المنافسة المصرفية العالمية، ويستوجب ذلك العمل على عدة مستويات، بما يتطلب تنويع وتوفير المزيد من الخدمات المصرفية للزبائن وتحسين جودتها، وإدارة الموارد بكفاءة لتحقيق أهداف الربحية وتقليل المخاطر، مما يجعل قطاع الخدمات المالية أكثر كفاءة واستقرارا؛ (حماد، 1999، صفحة 27)
- يؤدي تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية إلى اتساع سوق الخدمات المصرفية وبالتالي الاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير، من خلال تزايد عمليات الاندماج والخصخصة، وبالتالي تقوية قاعدة رأس مال البنوك الجزائرية، أو عن طريق الشراكة مع البنوك العالمية المعروفة، وذلك لمواجهة منافسة البنوك الخاصة والأجنبية؛
- يؤدي تحرير التجارة في الخدمات المالية والمصرفية إلى المزيد من المنافع في مجال نقل المعرفة والتكنولوجيا، ويشمل ذلك معرفة أفضل للممارسات الإدارية والمحاسبية ومعالجة البيانات واستخدام الأدوات المالية؛
- تمكن عمليات التحرير في تجارة الخدمات المالية والمصرفية من تخفيض مخاطر السوق، وتساعد في تعميق وتوسيع الأسواق المالية من خلال حجم المعاملات ومجال الخدمات؛
- تنمية مهارات العاملين بالبنوك، وذلك بإعداد الإطارات المصرفية على مستوى عالمي وتطوير نظم الإدارة، من خلال نظم تدريبية متطورة تعمل على زيادة أدائهم في مجال العمل المصرفي، وتساعد

في تطوير الصناعة المصرفية لدى البنوك الوطنية، والاستعانة بالخبرات المحلية والأجنبية في هذا المجال؛

- تقوية دور البنك المركزي في مرحلة تحرير الخدمات المصرفية من حيث القدرة الإشرافية والتنظيمية والرقابية.

4. مواكبة القطاع المصرفي الجزائري للمعايير الدولية

إن الدور الذي تلعبه البنوك كوسيط مالي بين أصحاب الفائض وأصحاب العجز، يجعلها عرضة للعديد من المخاطر المصرفية التي تؤثر على أدائها وعلى حصتها السوقية. ومع تزايد تأثير العولمة على مختلف الأنشطة الاقتصادية، فقد أصبح لزاما على البنوك الاحتياط من المخاطر، من خلال تدعيم رأس المال. وقد اتخذ معيار كفاية رأس المال أهمية متزايدة منذ قرار لجنة بازل سنة 1988، حيث تأثرت البنوك المطبقة لهذا المعيار منذ تلك السنة، وأصبحت ملزمة بأن تصل نسبة رأسمال مجموع أصولها بعد ترجيحها بأوزان المخاطرة الائتمانية إلى 8% كحد أدنى مع نهاية 1992. (عرابة، 2009-2010، صفحة 245)

تبنت السلطات النقدية في الجزائر من خلال قانون النقد والقرض والتعديلات التي تلته، التوصيات الصادرة عن لجنة بازل في اتفاقيتها الأولى " اتفاقية 1988". وفي إطار مسايرة النظام المصرفي الجزائري لاتفاقية بازل I، فقد أصدرت السلطات التنظيم رقم 19-9 بتاريخ 14 أوت 1991 المحدد لقواعد الحيطة والحذر في تسيير البنوك والمؤسسات المالية، وتعتبر التعليمة رقم 74-94 الصادرة بتاريخ 29 نوفمبر1994 الأهم حيث وضحت كيفية تطبيق التنظيم السابق. (عرابة، 2009-2010، صفحة 245) فقد فرضت هذه التعليمة على البنوك الالتزام بنسبة ملاءة لرأس المال أكبر أو تساوي 8% تطبق بشكل تدريجي مراعاة للمرحلة الانتقالية التي يمر بها الاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد السوق، وحددت آخر أجل لذلك نهاية ديسمبر1999.

وقد حددت المادة 5 من التعليمة السابقة كيفية حساب رأس المال الخاص للبنك في جزئه الأساسي، بينما حددت المواد6 و7 العناصر التي تحتسب ضمن رأس المال التكميلي للبنك، ومجموع هذين الجزأين يشكل رأس المال الخاص للبنك، بينما بينت المادة 8 من التعليمة مجموع العناصر التي يتوفر فيها عنصر المخاطرة، ثم صنفتها المادة 11 وفق أوزان المخاطرة الخاصة بها سواء بالنسبة لعناصر الميزانية أو

عناصر خارج الميزانية، وكل ذلك بطريقة مشابهة لما ورد في مقررات بازلI . (ناصر، 2006، صفحة 158) أما بالنسبة لتطبيق اتفاقية بازل II ، فقد تم إصدار التنظيم رقم03-02 المؤرخ في 14 نوفمبر2002 من طرف بنك الجزائر، والذي أجبر البنوك والمؤسسات المالية على تكوين أنظمة للرقابة الداخلية تمكنها من التصدي لمختلف المخاطر، سواء كانت ائتمانية، أو تشغيلية، أو تسويقية من أجل مسايرة بنود الاتفاقية الثانية ،لكن البنوك الجزائرية لم تتمكن من تطبيق اتفاقية بازل II نظرا لما تتميز به أفكارها من تعقيد، مما استوجب على بنك الجزائر اتخاذ التدابير اللازمة لتفسير وتوضيح هذه الأفكار حتى لا تتأخر في عملية التطبيق وفق الآجال المحددة. (ناصر، 2006، صفحة 158) لذلك سعت البنوك إلى تكوين نظم للرقابة الداخلية وتطويرها انطلاقا من كون هذه الأخيرة من الركائز الأساسية لاتفاقية بازل. وقد نجحت لحد الآن ثلاث بنوك عمومية وهي: الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وبنك التنمية المحلية.

وفيما يتعلق باتفاقية بازل III ، فإنه لم يرد أي تنظيم يبين حساب معدل كفاية رأس المال بطريقة مشابهة لما ورد في اتفاقية بازل، ومع ذلك فإن التنظيم رقم 14- 01 المؤرخ في 2014/02/16 والمتضمن نسب الملاءة المطبقة في البنوك والمؤسسات المالية، نص على رفع نسب الملاءة من 8 إلى 9.5% ابتداء من أول أكتوبر 2014 ، على أن يغطي رأس المال الأساسي كلا من مخاطر الائتمان و السوق والتشغيل بنسبة 7% على الأقل، إضافة إلى فرض تكوين هامش بنسبة 2.5% سماه" وسادة الأمان"، وخول التنظيم للجنة المصرفية منح مهلة للبنوك للتطبيق التدريجي لهذه الإجراءات. (ناصر، 2014، صفحة 54) وقبل ذلك، فقد أصدر بنك الجزائر التنظيم 11-04 بتاريخ 2011/05/24 المتضمن تعريف وقياس ورقابة خطر السيولة، وأوجب فيه على البنوك وضع نسبة سيولة مساوية ل 100% على الأقل في الأجل القصير، كما وجب عليها وضع مؤشرات تسمح بقياس وتسيير ومراقبة السيولة واعتبرها ضمن مؤشرات الحيطة والحذر. (ناصر، 2014، صفحة 54)

إن تأخر البنوك الجزائرية في الالتزام بمعايير اتفاقية بازلII ، وقيام البنوك الأجنبية العاملة في الجزائر بذلك في الأجل المحدد من شأنه أن يجعل البنوك العمومية أو الخاصة في وضع تنافسي غير ملائم لها. كما أنه لم تتم مسايرة واضحة من التنظيمات الجزائرية لاتفاقية بازلIII ، ولكن شبه مسايرة في المضمون، وذلك برفع النسبة الاجمالية لكفاية رأس المال ولكن ليس إلى الحد الذي وضعته الاتفاقية، إضافة إلى إجبار البنوك على وضع نسبة سيولة ومراقبتها في الأجل القصير دون الطويل. (ناصر، 2014، صفحة 58)

إن التزام البنوك الجزائرية باتفاقيات بازل-خاصة الثانية منها-سيؤدي إلى كسب الاعتراف الدولي بها، خاصة والجزائر تبذل الجهود لجذب الاستثمارات ورؤوس الأموال الأجنبية. كما أن ذلك يعتبر خطوة في سبيل تأهيل القطاع المصرفي الجزائري بما يتماشى وظروف الانفتاح على العالم الخارجي، خاصة بعد إمضاء الجزائر لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وقطعها لأشواط متقدمة في مفاوضات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة. (ناصر، 2006، صفحة 161)

5. تأثر العمل المصرفي الجزائري بالتطورات التكنولوجية

تعد الصيرفة الإلكترونية من الأسس الهامة لبناء اقتصاد رقمي، خاصة وأن الجزائر تعمل جاهدة على تجسيد فكرة الحكومة الإلكترونية خصوصا في ظل انفتاح الاقتصاد الوطني على الاقتصاد العالمي من خلال تشجيعها للاستثمارات الأجنبية، ولهذا فإن قيام البنوك الجزائرية بتسوية أنشطتها وتقديم خدماتها إلكترونيا سيساعدها على اقتصاد الوقت والتكلفة والاستفادة من الخدمات بجودة عالية.

1.5 أنظمة الدفع الإلكترونية في الجزائر

اعتمدت الجزائر سنة 2006 نظامان جديدان للدفع بين البنوك وهما آمنان وفعّالان وشفافان ويستجيبان للمعايير المعدّة من طرف لجنة أنظمة الدفع والتسوية لبنك التسويات الدولية .ويتعلق الأمر في البداية بنظام الدفع الإجمالي الفوري للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل (RTGS) الذي دخل في الإنتاج في شهر فيفري 2006 كقاعدة لعصرنة أنظمة الدفع .أما نظام المقاصة الالكترونية للمدفوعات الخاصة بالجمهور العريض (أتكي)، فقد دخل في الإنتاج في شهر ماي 2006، كما تمّ ربط نظام التسليم مقابل تسوية السندات مع نظام(RTGS) منذ الشروع في تشغيل هذا الأخير. (بنك الجزائر، 2014، صفحة 116)

1.1.5 نظام الدفع الإجمالي الفوري للمبالغ الكبيرة والمدفوعات المستعجلة "نظام آرتس" (RTGS)

هو نظام تسوية المبالغ الإجمالية في وقت حقيقي، ويتم فيه سير التحويلات بصفة مستمرة وعلى الفور دون تأجيل وعلى أساس إجمالي التكلفة. يهدف هذا النظام إلى تقليص آجال تسوية وتخفيض التكلفة الإجمالية للمدفوعات، وتلبية حاجات مستعملي الدفع الإلكتروني؛ من خلال تسوية عمليات البطاقة البنكية في وقت حقيقي، وتقوية العلاقات بين البنوك. (بنك الجزائر، 2016، الصفحات 102-103)

ويمكننا من خلال الجدول أدناه توضيح مدى استخدام نظام الدفع الإجمالي الفوري للمبالغ الكبيرة والمدفوعات المستعجلة.

جدول رقم (1): تطور استخدام نظام الدفع الإجمالي الفوري للمبالغ الكبيرة والمدفوعات المستعجلة

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011
عدد العمليات	142380	176900	195175	205736	211561	237311
مبلغ العمليات (مليار دج)	169635	313373	607138	649740	587475	680123
نسبة توفر النظام	/	/	%99.34	%99.56	99.93 %	%99.77
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017
عدد العمليات	269557	290418	314357	334749	328404	339227
مبلغ العمليات (مليار دج)	535234	358026	372394	265141	201692.3	99896.3
نسبة توفر النظام	%99.97	%99.99	%99.99	%100	%100	%100

Source : Les rapports annuels de la banque d'Algérie du 2006-2017

من الجدول أعلاه يلاحظ توافر" نظام آرتس" بنسبة 100% في سنة 2015 وما بعدها، وتعبر هذه النسبة على العلاقة بين التشغيل الفعلي للنظام المقاس بالساعات ومدة الافتتاح الاسمي للنظام لإجراء المعاملات، أي ثمانية 8 ساعات لكل يوم عمل (255 يوم عمل في 2015).

كما يلاحظ تطور في عدد عمليات النظام من سنة لأخرى، ففي سنة 2017 سجلت 339227 عملية تسوية مسجلة في دفاتر بنك الجزائر ممثلة مبلغا كليا يساوي99896.3 مليار دينار، ومقارنة بسنة 2016، شهد هذا النظام زيادة ب 3.30% في عدد الدفعات وانخفاض في القيمة ب 50.47 %، ويرجع هذا الانخفاض في القيمة، على حد سواء، بانخفاض عمليات السياسة النقدية وانخفاض العمليات بين المشاركين.

2.1.5 نظام المقاصة الالكترونية

يسمح نظام المقاصة الالكترونية "أتكي" بتبادل كل وسائل الدفع للمدفوعات الخاصة بالجمهور العريض (صكوك، أوراق تجارية، تحويلات، اقتطاعات آلية، عمليات على البطاقات). ويسيّر نظام" أتكي" من طرف مركز المقاصة المسبقة بين البنوك،(CPI) وهو فرع تابع لبنك الجزائر، منشأة على شكل شركة ذات أسهم فتح رأسمالها للبنوك .يعمل النظام على أساس المقاصة متعددة الأطراف لأوامر الدفع ويتم صب الأرصدة الصافية للتسوية المؤجلة في نظام " آرتس" في ساعة محددة مسبقا في النظام. (بنك الجزائر،

2016، الصفحات 119-121) ويمكننا أن نوضح تطور استخدام نظام المقاصة الالكترونية "أتكي" في الجزائر في الجدول أدناه:

جدول رقم (2): تطور استخدام نظام المقاصة الالكترونية في الجزائر

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011
عدد عمليات الدفع (مليون)	4.776	6.926	9.32	11.139	13.818	17.062
مبلغ عمليات الدفع (مليار دج)	169	5452.188	7188.255	8534.729	78878.13	10581.6
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017
عدد عمليات الدفع (مليون)	17.387	19.470	20.750	20.8	21	22.9
مبلغ عمليات الدفع (مليار دج)	11766.1	12661.6	13989	15892	17639.5	18753.8

Source : Les rapports annuels de la banque d'Algérie du 2006-2017

على الرغم من الارتفاع المتزايد يبقى حجم عمليات الدفع المعالجة في "نظام أتكي" في سنة 2017 أقل من الأحجام المعالجة في أنظمة الدفع في الدول المماثلة، وهذا راجع لكون البنوك العمومية تضم شبكات وكالات كبيرة، بحيث يفوق حجم المدفوعات داخل البنوك خمسة أضعاف حجم المدفوعات بين البنوك. إذ سجل استخدام هذا النظام تطورا معتبرا في الحجم والقيمة منذ دخوله حيز الخدمة في 2006 إلى سنة 2017، ففي سنة2017 سجّل22.9 مليون عملية دفع مقابل 4.776 مليون عملية دفع في 2006، وهذا بمبلغ كلي يساوي 18753.8 مليار دينار في سنة 2017 مقابل169 مليون دج في سنة 2006.

2.5 بطاقات الدفع الإلكترونية في الجزائر

تبنت الجزائر في سنة 1989 طريقة الدفع بواسطة البطاقات المصرفية من طرف البنك الخارجي الجزائري، القرض الشعبي الجزائري، البنك الوطني الجزائري، وهذا قبل انشاء شركة SATIM، أما عن أنواع البطاقات المصرفية المعتمدة(المصدرة) من قبل البنوك التجارية الجزائرية، فتتمثل في: (زبير عياش، سمية عبابسة، 2016، صفحة 354)

1.2.5 **البطاقات المحلية:** تسمح بالقيام بعملية السحب والدفع وهي موجهة لكل عملاء البنك، تقدر مدة صلاحيتها بسنتين ابتداء من تاريخ صنعها، كما أنها تتجدد تلقائيا إلا إذا رغب حاملها في عدد التجديد وذلك بإعلام البنك بشهرين قبل انتهاء صلاحيتها ومن بين أنواعها نجد:

- ❖ البطاقة العاديةClassique : تمنح لفئة عملاء البنوك الذين لا يتجاوز دخلهم حدا معينا، طبعا لا يمكنا تحديد المبلغ لأن الأمر نسبي يختلف من بنك لآخر.
- ❖ البطاقة الذهبيةGold : يمنح هذا النوع من البطاقات لفئة معينة من عملاء البنوك والذين يتجاوز دخلهم مبلغا معينا كامتياز يمنحه البنك للعميل.

2.2.5 **البطاقات الدولية**Visa International : وهي بطاقة دولية موجهة للزبائن ذوي الحسابات المفتوحة بالعملة الصعبة أو لموكلهم وتسمح لحاملها المتواجد بالخارج بالقيام بعمليات الدفع لدى التجار المتعاقدين مع منظمة غير دولية بمجرد الإمضاء عل فاتورة السحب النقدي وذلك من خلال:

- الأجهزة التابعة لمنظمة غير دولية؛
- الأجهزة التابعة للبنوك الأعضاء في المنظمة.

أما على المستوى فهي تسمح لحاملها بتسوية معاملاته لدى المحلات المشتركة في نظام غير الدولية والمتواجدة داخل التراب الوطني وهي أنواع:

- ❖ بطاقةVisa Classique : تمنح لعملاء البنوك الذين يكون رصيدهم من العملة الصعبة أكبر أو يساوي 1500 أورو ويقدر سقف السحب لهذه البطاقة ب 500 أورو في اليوم
- ❖ بطاقةVisa Gold : وهي بطاقة ترخصها هيئة عالمية "فيزا" من خلالها يتمكن صاحبها من التسوق عبر الأنترنيت في أي مكان في العالم وتحويل الأموال إلى البائع عن طريق إرسال المعلومات البنكية عبر البريد الإلكتروني بشكل مشفر لضمان عدم قراءتها في حالة اعتراضها، غير أن ما يعيق هذه العملية في الجزائر هو بطء إجراءات تحويل الأموال عبر البنوك التي تستغرق وقتا طويلا، ناهيك عن تحويل الأموال من بنك إلى آخر خارج البلاد لكن يبقى التفاؤل بأن الإصلاحات الجارية في القطاع البنكي ستقلص من مدة هذه التحويلات. والجدول أدناه يوضح تطور بطاقات الدفع الإلكترونية في الجزائر خلال الفترة 2006-2017.

جدول3: تطور عمليات الدفع بالبطاقات الإلكترونية في الجزائر خلال الفترة 2006-2017

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011
عدد العمليات بالطاقة المصرفية (مليون عملية)	0.136	/	1.161	1.915	3.758	4.848
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017
عدد العمليات بالطاقة المصرفية (مليون عملية)	3.953	4.570	4.562	3.1	2.2	2.994

Source : Les rapports annuels de la banque d'Algérie du 2006-2017

يلاحظ انخفاض حجم المعاملات عن طريق البطاقة المصرفية، والذي شهد انخفاض قوي في سنة 2015(-32.3%) أي 3.089 مليون عملية مقابل 4.562 مليون عملية في 2014، ممثلة 214.9 ٪ من المجموع الكلي لعمليات الدفع في2015، في حين ارتفع عدد العمليات بالبطاقات المصرفية إلى 2.99 مليون عملية في 2017.

يبين حجم التعاملات في نظام "أتكي"، من حيث العدد، هيمنة المدفوعات عبر التحويلات الذي ارتفع من 8.75 مليون عملية في 2016 إلى 11.42 مليون عملية تحويل في 2017. كما انخفض حجم التعامل بالشيكات من 8.5 مليون صك في 2016 إلى 8.3 مليون صك في 2017. (Le rapport annuel de la banque d'Algérie ,2017, p71)

6. خاتمة:

شرعت الجزائر في تطبيق حزمة من الإصلاحات الاقتصادية منذ بداية عقد التسعينيات من أجل تغيير نمط تسيير الاقتصاد من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، ومست الإصلاحات جميع القطاعات الاقتصادية، وكغيره من القطاعات، شهد القطاع المالي أولى الإصلاحات باعتماد قانون النقد والقرض في أفريل سنة 1990. وقد كان الهدف الأسمى لهذا القانون هو تنظيم القطاع المصرفي والمالي، وأن تتحول ملكية هذه البنوك إلى القطاع الخاص.

أصبح الجهاز المصرفي في الجزائر يمثل أحد مكابح التنمية في بلادنا نظرا لوتيرة أعماله البطيئة التي لم تساير خطة التنمية، الأمر الذي يجعل البنوك العمومية عرضة لمنافسة قوية من قبل البنوك الأجنبية ذات الوسائل المالية والتقنية المتطورة؛ هذا ما يحتم على البنوك العمومية ضرورة اعتماد التطورات التكنولوجية في تعاملاتها، من خلال الاهتمام بتقديم منتجات مصرفية إلكترونية متطورة.

وعلى هذا الأساس وبالنظر إلى جملة التحديات التي يواجهها الجهاز المصرفي الجزائري، يبقى الكثير مما يجب عمله لرفع القطاع المالي إلى مستوى المعايير الإقليمية والدولية. وفي ضوء اتفاقية التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي والدخول إلى المنظمة العالمية للتجارة يتعين على الجزائر التأقلم السريع مع هذه التحديات وتحويلها إلى فرص حقيقية للنمو والتطور، من خلال الإسراع في تطوير القطاع المالي وتحسين أدائه وتوسيع قاعدته المالية، وتكييفه مع محيط متفتح ومتحرر يرتكز العمل فيه على المنافسة وخاصة مع المصارف الدولية.

❖ **نتائج الدراسة**

ومن خلال استعرا ضنا لجملة من المفاهيم المتعلقة بموضوع البحث، فإنه يمكن استنتاج بعض الحقائق كما يلي:

- ✓ تسعى البنوك لتلبية حاجات ورغبات زبائنها المتغيرة باستمرار، من خلال عرضها المستمر للمنتوجات التي تتماشى والتطورات الحاصلة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- ✓ إن استخدام وسائل الدفع الإلكترونية لا يزال محدودا في الجزائر، خاصة البطاقات المصرفية الإلكترونية، لأن النقود العادية تلقى رواجا في المعاملات المالية والتجارية، نظرا لفقدان الثقة في النظام المصرفي؛
- ✓ ترتبط عصرنة البنوك–فضلا عن تطوير قاعدة التكنولوجيات الجديدة في الإعلام والاتصال– بالتكوين والتدريب المستمرين للقوى العاملة والتجديد في التجهيزات والمنتجات، وهو ما يقتضي تخصيص موارد مناسبة لذلك، بل واستحداث وظيفة بحث وتطوير في هذه المؤسسات؛
- ✓ على الرغم من انفتاح النظام المصرفي كثيرا بعد صدور قانون النقد والقرض إلا أن البنوك العمومية الوطنية بقيت تهيمن على القطاع حيث يتجمع لديها ما يقارب 90 %من الموارد وتمنح 95% من القروض؛
- ✓ نتج عن استخدام نظام الدفع الإجمالي الفوري للمبالغ الكبيرة والمدفوعات المستعجلة **(RTGS)** منذ فيفري 2006 والارتفاع التدريجي في وتيرة تشغيله، آثارا معتبرة على تسيير خزينة البنوك.

❖ **التوصيات**

يمكن استخلاص عدة توصيات من خلال هذا البحث، وتتمثل فيما يلي:

- ✓ نظرا لحدة المنافسة التي أصبحت تواجه البنوك الجزائرية، بات لزاماً على هذه الأخيرة تدعيم قدراتها التنافسية من خلال تقديم حزمة متنوعة ومتكاملة من الخدمات المصرفية تجمع فيها ما بين التقليدي والحديث؛
- ✓ وجب على البنوك الجزائرية تقديم كل ما هو حديث وإلكتروني في المنتوجات المصرفية، لأن ذلك سيؤدي إلى زيادة ولاء الزبائن للبنوك التي يتعاملون معها؛
- ✓ وجب توفير البنية التحتية الداعمة للتجارة الإلكترونية حتى يتسنى للأفراد استعمال وسائل الدفع الإلكترونية بدرجة كبيرة في الجزائر؛
- ✓ سن التشريعات المتعلقة بنظم الدفع الالكترونية التي تنظم العلاقة بين أطراف العملية، هذا على جانب دراسة تأسيس لجنة للإشراف على التوثيق الالكتروني وحل أي نزاعات يمكن أن تنشأ بين البنوك وزبائنها.

7. قائمة المراجع:

- ✓ السيسي حسن صلاح ، **القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني – القطاع المصرفي وغسيل الأموال** – الطبعة الأولى، مصر، عالم الكتب، 2003
- ✓ بطاهر علي، **إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية–فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2006-2005
- ✓ حماد طارق عبد العال، **التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك**، مصر، الدار الجامعية، 1999
- ✓ حميدات, م، **مدخل للتحليل النقدي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996
- ✓ زيدان محمد، **دور التسويق في القطاع المصرفي**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004-2005
- ✓ القزويني شاكر ، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1992
- ✓ عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة واقتصاديات البنوك**، مصر، الدار الجامعية، 2001

- ✓ عرابة رابح، **التسويق البنكي وآفاق تطبيقه في المؤسسة البنكية الجزائرية في ظل اقتصاد السوق–حالة القرض الشعبي الجزائري**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير–فرع: إدارة أعمال–كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير– جامعة الجزائر، 2009–2010
- ✓ عياش زبير ، عبابسة سمية.(2016) . **الصيرفة الإلكترونية كمدخل لعصرنة وتطوير البنوك الجزائرية**، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد أ، عدد 46 ، ديسمبر 2016 (الصفحات339–357)
- ✓ مصيطفى عبد اللطيف، بلعور سليمان، **النظام المصرفي بعد الإصلاحات**، الملتقى الوطني الأول حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الممارسة التسويقية، 2004، المركز الجامعي بشار ، الجزائر
- ✓ مفتاح صالح، **أداء النظام المصرفي الجزائري من قبيل الاستقلال إلى فترة الإصلاحات**، الملتقى العالمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، 2005، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر
- ✓ ناصر سليمان، **النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير لجامعة سطيف، العدد6، 2006 (الصفحات 151–162)
- ✓ ناصر سليمان، **المعايير الاحترازية في العمل المصرفي ومدى تطبيقها في المنظومة المصرفية الجزائرية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير لجامعة سطيف، العدد14، 2014 (الصفحات 39–60)

التقارير والمواد:

- ✓ الأمر رقم 03–11 المتعلق بالنقد والقرض.
- ✓ المادة 19 من قانون 86–12 المتعلق بالبنوك والقرض .
- ✓ المادة11 من قانون النقد والقرض رقم 90–10 .الجريدة الرسمية العدد 16.

المراجع باللغة الأجنبية

- ✓ La banque d'Algérie. (Juillet2018). Evolution économique et monétaire en Algérie, HYPERLINK "https://www.bank-of-algeria.dz/" https://www.bank-of-algeria.dz/ (consulté le 24/2/2020)
- ✓ Les rapports annuels de la banque d'Algérie du 2006-2017, HYPERLINK "https://www.bank-of-algeria.dz/" https://www.bank-of-algeria.dz/ (consulté le 24/2/2020)